رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

السنة العاشرة

العدد الثاني

شوال ١٣٧٧هـ

ابريل ١٩٥٨ م

فهـــرس

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية
تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

رئيس التحرير : محمد محمد المدنى مدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى
الإدارة : ١٩ شارع حشمت باشا بالزمالك . القاهرة - تليفون ٨٠٤٦٨٩
قيمة الاشتراك فى السنة للأفراد : خمسون قرشا مصريا أو ما يعادلها

مطبعة أحمد على مخيمر ١٧١٩٢

في النقد اللغوى

للأستاذ على النجدى ناصف

يؤثر النقد اللغوى فى مساجلاته المواجهة والصرامة ، على المداراة والمجاملة . وقلما يرضى فى مآخذه وأحكامه بما دون التجهيل والتخطئة ، على تفاوت فى ذلك ، من القول الحسّين الرفيق ، إلى القول الذى لا رفق فيه ولا هينة .

ومن أمثلة ذلك أن المتنبى حين أنشد سيف الدولة قصيدة :

وفاؤكما كالرّبع أشجاه طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاه ساجمه

قال له ابن خالويه ، فيما يقول الرواة ، ناقداً منكراً بعض ما جاء فى هذا المطلع : « أتقول أشجاه ، وإنما هى شجاه ؟ » يحسب أن الكلمة فعل ماض ، وليست اسم تفضيل .

فهذه تخطئة قاطعة ، لا تحتمل وجهاً من المراجعة ، وليس فيها أثر من حذر ، ولا لها وجه من صواب ، كأن شهوة التخطئة أنْست العالم الجليل عليه ، وسيطرت على عقله وحكمته ، ولم تَدَع له إلا أن يسرع على هذه الصورة ، دون ريث ولا احتياط ، فيقول ما قال .

وما كان للمتنبى فى الحال التى كان عليها ، والظروف التى كان يعيش فيها بحضرة سيف الدولة ، أن يتهاون أو يهادن فى رد هذا الهجوم ، الذى لا مسوغ له ، ولهذا كان جوابه قاسياً عنيفاً ، إذ قال له : اسكت ، ليس هذا من علمك ! إنما هو اسم لأفعل [١] .

(١) شرح التبيان على ديوان المتنبى : ٢ : ٢٣٠ .

وقد يتلطف الناقد فى أسلوبه ، فيجىء عفّا ليناً ، ولكنه لا يسلم مع ذلك من غضب المنقود وسخطه .

ومرجع ذلك فيما يبدو ، إلى ما سبقت به العادة بين الناقد والمنقود ، من الوحشة وسوء الظن ، فما يملك أحدهما أو كلاهما إلا أن يكون مع صاحبه خشناً غليظاً ، ولو لم يكن ثمة محل للخشونة والغلظ على الإطلاق .

رووا أن الأخفش نقد قول بشار :

فالآن أقصرَ عن سمية باطلى وأشار بالوَجلى علىّ مشير

وقوله :

على الغَزَلى منى السلام فربما لهوت بها فى ظل مرءومة زُهر

وقوله :

تلاعب نينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجرى

فقال : لم يُسمع من الوجل والغزل فَعَلى ، ولم أسمع بنون ونينان (١) وهو كما ترى نقد مهذب رفيق ، يقيمه العالم الجليل على مبلغه من العلم ، تحرجا من الادعاء ، وتسليما بأن العلم متنازع ، وأنه أكبر من أن يحيط به محيط .

فهل ترى بشارا رفق بصاحبه ، وتحدث عنه فى هوادة ولين ؟ هيهات ، فحين بلغه قول الأخفش ، قال هائجاً يتوعده فى أنفة واستعلاء : « ويلى على القصارين : (٢) . متى كانت الفصاحة فى بيوت القصارين ؟ دعونى وإياه (٣) ... »

وإذا تركنا مساجلات النقاد والأدباء ، ورجعنا إلى كتب النحو واللغة والنقد ، وجدنا فيها صرامة أيضا ، ولكنها تدور حينا على التخطئة والإنكار ، وتدور حينا آخر على الإحصاء والحصر .

(١) ورد هذا الجمع فى اللسان والقاموس .
(٢) القصار : من يحور الثياب ويدقها .
(٣) ويروى أن سيبويه هو الذى عاب هذه الكلمات على بشار (الأغانى طبعة دار الكتب : ٣ : ٢٠٩ ، سيبويه إمام النحاة : ١٨) .

فنقرأ عن ثعلب ، رحمه الله ، أنه كان يقول عن « لاسيما » : « من استعمله على خلاف ما جاء فى قوله : ولا سيما يوم ، فهو مخطىء »[١] . هكذا يقول ثعلب فى غير تردد ولا احتياط .

ونقرأ لابن هشام قوله فى مغنى اللبيب : « وإذا عطفت بعد الهمزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم يجز قياسا . وقد أولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا . وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا .

والصواب العطف فى الأول بأم ، وفى الثانى بالواو . وفى الصحاح : تقول : سواء على قمت أو قعدت . انتهى ، ولم يذكر غير ذلك . وهو سهو . وفى كامل الهذلى أن ابن محيصن ، قرأ من طريق الزعفرانى : « سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم . وهو من الشذوذ بمكان[٢] » .

فابن هشام يخطىء الفقهاء ومن يجاريهم فى عبارتهم ، وينسب السهو إلى الجوهرى فى قوله ، والشذوذ إلى ابن محيصن فى قراءته . لايخطر بباله على مايظهر من كلامه ، أنه ربما كان لصنيعهم وجه من الصواب خفى عليه ، فيخفف من ثقته برأيه ، ويحدد من إطلاقه فى قوله ، ولو شيئاً يسيراً .

ويولف ابن خالويه كتابه المسمى : « ليس فى كلام العرب » ، فيديره على مسائل من اللغة ، يعرضها ، ويحصى فروعها ، ويذكر على سبيل القطع أن ليس فى كلام العرب غيرها . كقوله : « ليس فى كلام العرب واحد يوصف بالجمع إلا قولهم : ثوب أسمال[٣] ، وثوب أكياش[٤] ، وبرمة أكسار[٥] ، وقدر أعشار[٦] ، وقميص أخلاق[٧] ، وقربة أشنان[٨] » .

---

(١) شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك : ٢ : ١٢٩ .

(٢) المغنى : ١ : ٣٩ . (٣) خلق .

(٤) من برود اليمن ، ويورده القاموس بالياء مصحفا ، يتابع فى ذلك الصاغانى . ويقول فى تفسيره : الذى أعيد غزله ، مثل : الخز والصوف ، أو هو الردىء (راجع تاج العروس) .

(٥) عظيمة موصلة . (٦) مكسرة عشر قطع ، أوعظيمة لا يحملها إلا عشرة .

(٧) تمشت الخلوقة فيه . (٨) بالية (ليس فى كلام العرب : ٦٥ ، ٦٦ ، بتصرف) .

ونقرأ فى درة الغواص فى أوهام الخواص ، قول المؤلف عن كلمة (سائر) ، وهى أول ما أورده ، وتحدث عنه من مسائل الكتاب : « فمن أوهامهم الفاضحة ، وأغلاطهم الواضحة ، أنهم يقولون : قَدِم سائر الحاج ، واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون سائراً بمعنى الجميع . وهو فى كلام العرب بمعنى الباقى . ومنه قيل لما يبقى فى الإناء : سؤر » .

ولكن لماذا تغلب الشدة على النقد اللغوى ، وتَسِمه هكذا بِسِمة الصرامة والعنف ؟ يبدو أن ذلك راجع إلى طبيعته التى فُطر عليها ، وإلى ظروف الحياة الاجتماعية التى كان يحياها أهله فى الزمن القديم .

فليس النقد اللغوى فى طبيعته خلافاً فى ارتياء رأى ، أو جدالاً فى استنباط حكم فيتسع مجال القول فيه . ويطول الأخذ والرد حوله ، بين المختلفين أو المجادلين ، بما يجد كل من أسباب الفلج والإقناع ، ولكنه نظرات فى الأثر الأدبى ، فمآخذ تؤخذ عليه من اللغة وعلومها ، إن كان ثمة مآخذ تؤخذ عليه .

وليس مفروضاً أن يكون الأديب دائماً بمنزلة العالم اللغوى : تفقها فى اللغة ، وإحاطة بعلومها ، إحاطة تخصص وانقطاع ، فإذا اختلف الناقد والأديب لم يكن ثمة اعتدال بينهما فى الميزان ، ولا تكافؤ فى أسباب الحكم والنفاذ .

وأدب المرء عزيز عليه ، لأنه بضعه أو كالبعضة منه . فهو من أجل هذا لايكاد يطيق ، ولايكاد يقبل إذا ذكر ، أن يذكر بغير الحمد والإعجاب . فلهذا وذاك قَلّ أديب منقود يملك نفسه ، أو يسيطر على أعصابه ، فلا يثور ولا يسىء الجواب .

أما ظروف الحياة الاجتماعية ، فيعنينا منها فيما نحن بسبيله ، أنه لم يكن للشعب إذ ذاك حقوق مصونة ، ولا أسباب ممدودة ، توجب على الدولة أن تكفل له العيش ، وتيسر الحياة ، فكان الأمر كله بيد الملوك والولاة ، يعطون من يشاءون ويحرمون من يشاءون ، للأسباب التى يرون أنها تستوجب الإعطاء أو تستوجب الحرمان ، لاعاصم ولا رادع من سلطة أو تشريع . ولاتعدو الحال فى جملتها ،

والسمة الغالبة عليها ، أن تكون تملكا واستئثارا فى جانب ، وتطلعاً واستدراراً فى جانب آخر .

ولم يكن أمام ذوى الحاجات ، وأصحاب الكفايات والمواهب ، إلا أن يتزاحموا على أبواب الحاكمين ، ويتقربوا إليهم ، كل بما عنده من وسائل وأسباب وما منهم إلا يود ما استطاع ، لو كان الغالب المظفر ، والسابق المقدم ، لايدانيه مدان فى الحظوة وقرب المنزلة .

فكان من أثر ذلك فى كتب اللغة أن غلب عليها الإحصاء وشاعت فيها ضوابط التقصى والحصر ، كما رأينا فى الأمثلة التى نقلنا آنفا . كان ذلك لتسهل الإحاطة ، ويمكن التحدى فى المساءلة وحين المناظرة . بل لقد كان لبعض الشعراء المقدمين مشاركة أيضا فى إحصاء الفروع ، وحصر المسائل ، على سبيل القطع والصرامة ، أسوة بالعلماء المتخصصين .

فهذا أبو على الفارسى ، يسأل المتنبي سؤاله المشهور ، فيقول : « كم لنا من الجموع على وزن فِعْلى ؟ » ، فيجيب المتنبي دون توقف ولا أناة : « حِجْلى ، وظِرْبى » ، فتُضرب هذه المساءلة وجوابها مثلا سائراً على تعمق المتنبي فى اللغة . وسَعة إحاطته بمادتها .

ويظهر أن هذه المسألة لم تكن من المسائل التى فرغ العلماء بعد من تتبعها وحصر آحادها ، ولذا يعقب الفارسى على رواية خبرها ، فيقول : « فطالعت كتب اللغة ثلاث ليال على أن أجد لهذين الجمعين ثالثا . فلم أجد [٢] » .

وإذا كان الإحصاء والحصر من الأعمال اللازمة فى لغة من اللغات ، أو فى علوم هذه اللغة ، فإنهما لا يبدوان دائما بهذه المثابة فى اللغة العربية على الوجه الخصوص . فهذه اللغة لم يكتبها أصحابها الأولون ، فتصل إلينا مدونة مجموعة ،

---

(١) حجلى : جمع حجل بفتحتين ، اسم طائر . وظربى : جمع ظربان ، كقطران ، دويبه كالهرة منتنة .

(٢) وفيات الأعيان : ١ : ٤٤ .

ولكنها وصلت إلينا منقولة مروية ، إذ كان الرواة يخرجون إلى البادية للأخذ والمشافهة ، أو يرتقبون الوافدين منها إلى الحضر للمساءلة والتحكيم .

فمحال أن يحيط بها راو واحد ، ومحال كذلك أن يحيط بها الرواة جميعا ، لا بد أن يندّ عنهم علم شيء منها ولو يسيرا ، فلم تكن العربية لغة قبيلة واحدة ، ولا لغة طائفة من القبائل ، ولكن لغة القبائل الضاربة فى الجزيرة كلها .

على أن الذى جمعه الرواة لم يصل إلينا كله ، والذى وصل إلينا مما جمعوه لم ينشر كله ، فمن المخاطرة التى لاجدوى منها ، ولا ضمان معها للسلامة من الخطأ ، أن نلتزم أبدا فى مسائل اللغة وفروعها طريق الإحصاء والحصر ، أو أن نعرض الرأى فى كلمة من كلماتها المريبة ، أو أسلوب من أساليبها الهجينة ، على سبيل القطع ، الذى لايحتمل الخلاف والمناقضة ، كما فعل ، ويفعل كثير ، كأنهم فيما يتحدثون عنه ، ويقضون فيه ، قد أحاطوا بنصوص اللغة كلها ، لم يند عنهم منها شيء ، ولافاتهم منها قريب ولابعيد . ومن هنا ، شاع فى مباحث اللغة وعلومها الاستدراك والتعقيب ، وكثرت التخطئة والتصويب ، إلى الحد الذى يستوقف النظر ، ويستأثر بالدهشة والعجب .

والآن ، هلم إلى المسائل التى سقناها شواهد على السمات الغالبة ، التى تشيع فى الدراسة اللغوية ، والنقـــد اللغوى ؛ لنرى : هل سلمت هذه المسائل كما أوردها أصحابها من المآخذ ، فلا مرد لها ولاخلاف فيها ؟

فأما (لاسيما) ، فهذا بعض ما يقول الرضى عنها : وتَصَرَّفُ تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقيل : سيّما بحذف لا ، ولا سيَما بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها . وقد يحذف مابعد (لاسيما) ، على جعله بمعنى خصوصا

فإذا قلت : أحب زيدا ولاسيما راكبا ، أو على الفرس ،، فهو بمعنى خصوصا وكذا فى نحو أحبه ولاسيما وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيما إن ركب ويجوز مجيء الواو قبل لاسيما ، إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن مجيئها أكثر(١) » .

---

(١) شرح الكافية : ١ : ٢٤٩ .

وهذا كلام واضح صريح ، فى غير حاجة إلى تفسير ولا تعليق .

وأما قول الفقهاء : « يجب أقل الأمرين : من كذا ، أو كذا » ، فالخطأ فيه مبنى على أن : « من كذا أوكذا » بيان للأمرين ، كما يظهر أنه سبق إلى فهم العلامة ابن هشام رحمه الله . وإذا يكون الصواب أن يعطف الأمران بالواو ، لا بأو ، كما يصنع الفقهاء ، لأن الواو هى التى تدل على أن ما بعدها تابع لما قبلها فى الحكم ، ولا كذلك أو ، فإنها لأحد الشيئين ، لا لهما جميعاً .

ولكن لا يبدو أن ثمة مانعا يمنع أن يكون « من كذا وكذا » بيانا لكلمة أقل ، لا لكلمة الأمرين . ولا يخفى أن أقل الأمرين واحد منهما ، وليس بهما معا ، وإذا يكون العطف بأو لا بالواو (١) .

وأما قراءة ابن محيصن : « سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم » فليس فيها شذوذ ، إلا على الظن الذى سبق كذلك إلى ذهن ابن هشام . فالظاهر أنه يسوّى بين (أو) المسبوقة بالهمزة ، و (أو) التى لم تُسبق بها ، يشهد لذلك أنه أورد الآية وعبارة الصحاح ، مع (أو) المسبوقة بالهمزة ، وعدهما داخلين تحت حكمها ، مع أنه لا همزة فى كل منهما ، كأنه يظن أن الهمزة واجبة بعد كلمة (سواء) ، فإن ذكرت فذاك ، وإلا فهى ملحوظة فى التقدير ، وليس كذلك .

قال السيرافى : « وسواء إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها ، كقولك : سواء علىّ أقمت أم قعدت ، وإذا كان بعد سواء فعلان بغير استفهام ، كان لك عطف أحدهما على الآخر بأو ، كقولك : سواء علىّ قمت أو قعدت .

وربما قيل : كيف يصح العطف (بأو) بعد سواء ، مع أن (أو) لأحد الشيئين ، وسواء لهما جميعا ؟

ويجيب السيرافى عن هذا بأن الكلام محمول على معنى المجازاة : فإذا قلت سواء علىّ قمت أو قعدت ، فتقديره : إن قمت أو قعدت فهما علىّ سواء . فليست

(١) حاشية الأمير على المغنى : ١ : ٣٩ .

سواء على هذا خبراً مقدما ولا مبتدأ ، وليس تقدير الكلام قيامك أو قعودك سواء ، ولا سواء علىّ قيامك أو قعودك ، ولكن تقديره : الأمران سواء ، فسواء إذًا خبر مبتدأ محذوف . وهذه الجملة تدل على جواب الشرط المحذوف(١) .

على أن صاحب المغنى يذكر أن من معانى (أو) الشرطية ، نحو لأضربنه عاش أو مات ، أى إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ويذكر كذلك أنها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذى يقوله المتقدمون . وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو (٢) .

ويتعقب الرضى إعراب الجمهور سواء خبراً مقدما ، وما بعدها مبتدأ مؤخراً فى نحو : سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، فيقول : التسوية إنما تكون بين شيئين ، فلذلك يأتون فى التقدير بالواو ، مع أن الذى فى اللفظ (أم) ، وهى لأحد الشيئين ، لا للجمع بينهما . وأعرب سواء خبر محذوف ، والمعنى على الشرط والجواب ، أى إن استغفرت لهم أم لم تستغفر ، فالأمران سواء ، لا ثمرة فيهما (٣) . فالهمزة على هذا بمعنى إن الشرطية ؛ لدخولها على ما لم يتيقن ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وأتى بها لبيان الأمرين (٤) .

وأما قول ابن خالويه : ليس فى كلام العرب واحد يوصف بالجمع ، إلا الستة التى أحصاها ، وقصر الحكم عليها ، فقول يعوزه فضل دقة ، ومزيد استقراء . فهناك مما لم يذكره : نطفة أمشاج (٥) ، وثوب أقطاع (٦) ، وبُردة أخماس(٧) ، وإناء أصفار (٨) ، وحبل أرمام (٩) ، ورمح أقصاد(١٠) ، وحبل أحذاق (١١) .

قال تأبط شرا :

إنى إذا خلة ضنت بنائلها وأمسكتْ بضعيف الوصل أحذاق(١٢)

---

(١) تعليق الفرائد للدمامينى (مخطوط) . (٢) المغنى : ١ : ٦٠ .
(٣) حاشية الأمير على المغنى: ١ : ١٥ . (٤) حاشية الخضرى على ابن عقيل: ٢: ٥٧ .
(٥) مختلطة . (٦) مقطوع . (٧) خمسة أذرع . (٨) فارغ . (٩) بال . (١٠) مكسور
(١١) متقطع (١٢) خلة : صديق المذكر والمؤنث ، والمثنى والجمع .

نجوت منها نجائى من بجيلة إذ ألقيت ليلة خبت الرهط أرواقى (١)

صحيح أن ابن خالويه يذكر فى أول كتابه ، أن كل ما يورده فيه من مسائل يقصر الحكم عليها ، إنما هو على حسب ما وسعه علمه ، واتصلت به روايته وهو تواضع يذكر له ، وأمانة يحمد بها ، لكنهما فيما أرى لا يبعدان بمنهجه من مناهج أصحاب الإحصاء والحصر ، ولا يخرجانه هو من زمرتهم البتة .

ولو شاء أن يجتنب مناهجهم ، ويخرج حقا من جملتهم ، لوجد مراغما كثيرا وسعة ، ولكان حقيقا أن يتبدل مثلا باسم الكتاب اسما غيره ، يطلقه عليه ، ويبدأ مباحثه به ، كأن يسميه مثلا : « من كلام العرب » ، ثم يمضى فى مطلع كل باب فيقول : « من كلام العرب كذا وكذا » ، لا أن يسميه : « ليس فى كلام العرب » ، ويمضى فيقولها فى مطلع كل باب ، لا يعدل منها ، ولا يمل تكرارها .

ولكنه فيما يبدو كان يريد شيئاً ، ويقول غيره ، فلم يتطابق القول والفعل ، وتم كلاهما على خلاف صاحبه ، وأنه منه فى واد غير الواد .

---

(١) بجيلة : القبيلة التى أسرته . الخبت : اللين من الأرض . الرهط : موضع . ألقيت أرواق : بذلت أقصى الجهد فى العدو (راجع المفضليات : ٢٨) .

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

محرم ١٣٧٨ هـ
يوليو ١٩٥٨ م

السنة العاشرة
العدد الثالث

فهـــرس

رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة

رئيس التحرير : محمد محمد المدنى ‏ ‏ المدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى

الإدارة : ١٩ شارع حشمت باشا بالزمالك . القاهرة - تليفون ٨٠٤٦٨٩

قيمة الاشتراك في السنة للأفراد : خمسون قرشا مصريا ، أو ما يعادلها

مطبعة احمد مخيمر ١٩٦٣م

في النقد اللغوي

للأستاذ علي النجدي ناصف

ونعود إلى رأي الحريري في استعمال « سائر » بمعنى جميع ، فهو لا يراه وهماً فقط ، ولا غلطاً فقط ، ولكن يجعل الوهم فاضحاً ، والغلط واضحاً . وأعدل ما يقال في استعمالها بهذا المعنى أنه مختلف فيه بسبب الخلاف في الأصل الذي اشتقت الكلمة منه . فالجمهور على أنها مشتقة من السؤر بمعنى البقية ، فهي بمعنى الباقي ، والفارسي والجوهري يريانها مشتقة من السير ، فهي بمعنى جميع . ولكل سند يستند إليه ويحتج به .

فما استدل به أصحاب الرأي الأول ، قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : « فضل عائشة في النساء ، كفضل الثريد على سائر الطعام » ، أي باقيه . وقوله أيضاً صلى الله عليه وآله وسلم لغيلان الثقفي حين أسلم وله عشر نساء : « اختر أربعاً منهن ، وفارق سائرهن » ، أي من بقي منهن .

ومما استدل به أصحاب الرأي الآخر قول الأحوص :

فَجَلتها لنا لُبابة لما ... وَقَذ النوم سائر الحراس [1]

وقول غيره :

ألزم العالمون حبك طرا ... فهو فرض في سائر الأديان

ومما يعزز هذا الوجه ويؤنس فيه ، أن الجاحظ ، وهو من هو بصراً باللغة ،

---

(١) وقذه : غلبه وسكنه . وقد رجعنا في دراسة سائر إلى : درة الغواص : ١ : ٣ وكشف الطرة : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ولسان العرب (سأر ، وسار) ، والقاموس ، وتاج العروس ، والصحاح والمصباح .

وتمكنا منها ، ونقداً لها ، قد استعملها فيما قرأت له مرتين بمعنى جميع : مرة إذ يقول عن خصال الإنسان والحيوان :

« وقالوا كل ذى ريح منتنة ، وكل ذى دَفَر [1] وصُنان كريهِ المشمة كالنسر وما أشبه ، فإنه متى خُصى نقَص نتنة ، وذهب صُنانه غير الانسان ؛ فإن الخصى يكون أنتن ، وصُنانه أحد ، ويعم أيضاً خبث العرق سائر جسده [2] » .

ومرة أخرى حين يقول عن خصال الحَرَم : « وإذا عَمّ (يعنى المطر) جوانب البيت ، كان المطر والخصب عاما فى سائر البلدان [3] » .

وردت الكلمة إذاً بالمعنيين ، ولا مانع أن تكون مشتقة من الأصلين ، فإن تكن من سَئر بمعنى بقى ، فاسم فاعل بمعنى الباقى ، وإن تكن من سار ، فاسم فاعل بمعنى الماشى . وكأن العموم جاءها حينئذ من قِبل أنها استعملت أول الأمر فى طوائف الانسان ، أو فى أنواع الحيوان عامة ، فكان يقال مثلا : سائر المقاتلين ، أو سائر الابل ، بمعنى الماشى من هؤلاء أو هؤلاء ، أى جميع هؤلاء أو هؤلاء ، إذ المشى وصف جامع يلتقى فيه الحيوان كله ، ثم كان التوسع فى استعمالها ، فنقلت من الحيوان إلى سواه ، ومن المحسوسات إلى المعنويات ، كما يصنع بكثير .

ولا داعى إلى التعصب ، والتزام ما التزم الأقدمون فى اشتقاقها ، إذ رآها فريق من السؤر فقط ، وذهب بها إلى معنى الباقى لا غير ، ورآها فريق آخر من السير فقط ، وذهب بها إلى معنى جميع لا غير . وراح كل يجهد نفسه ، ويعمل فكره فى الاحتجاج لرأيه ، ونقض آراء مخالفيه .

والكلمات التى تحتمل الاشتقاق من أكثر من أصل كثيرة ، وليست « سائر » إلا واحدة منها : فالميدان إما من ماد ، إذا تلوى واضطرب ، وإما من المدى ، وهو الغاية ، وإما من مدن [4] يمدُن إذا أقام [5] . ولكل أصل ما يسوغ الأخذ به ويزكيه ، كما أن له كذلك أثراً فى الوزن والبنية .

(١) الدفر : النتن .
(٢) تهذيب الحيوان : ١٦ .
(٣) تهذيب الحيوان : ٧٩ .
(٤) فى القاموس أنه فعل ممات .
(٥) تاج العروس .

والمَلَك يرى الكسائى أنه من الألوكة ، وهى الرسالة ؛ لأن الملك رسول من عند الله ، ويرى أبو عبيدة أنه من لأك بمعنى أرسله ، ويرى ابن كيسان أنه من المِلك ؛ لأنه مالك للأمور التى جعلها الله إليه ، وهكذا [1] .

هذه حال النقد اللغوى فى تأثره بالحياة التى كان يحياها الناس قديما . وكان المرجّى وقد تغيرت ظروف هذه الحياة وأساليبها أن يتغير تبعاً لذلك سَمْت النقد اللغوى الحديث ، وأن ينهج نهجاً آخر غير الذى كان ينهجه فى القديم ، لكن الواقع يجرى على خلاف ذلك تماما أو يكاد .

ألم نكن إلى زمن قريب ، قبل أن يضيق نطاق الصحف اليومية ويتغير تبويبها ، نقرأ فى الحين بعد الحين كلمات فى النقد اللغوى ، تغلب عليها الجرأة ، ويقل فيها التحفظ ، إذ كان أصحابها لا يترددون فى اتهام كثير من المفردات بالخطأ والانحراف ، لأسباب يرونها كافية ، وما هى فى الواقع بكافية ولا بذات غناء ؟

لقد كان قصارى ما يعمل أكثرهم أن يرجع إلى معجمه أو معاجمه ، يبحث عن اللفظة المنكوبة ، ولا شىء سوى هذا ، فإن عثر عليها ثمة فصحيحة ، وإلا أعلن بملء فيه ، وبلا تحرج أنها دخيلة ، لا أصل لها فى اللغة ولا فصل ، كأن اللغة هى معجمه أو معجماته ، أو المعجمات كلها ، ما عرفنا منها ومالم نعرف ، وما جاءنا منها ومالم يجىء .

هيهات ، فاللغة أكثر من ذلك جداً ، إنها المعجمات فى أنواعها المتعددة وموضوعاتها المختلفة ، وكلام الله فى قراءاته الكثيرة ، ونصوص اللغة الصحيحة ، فى لهجاتها المتباينة ، وأقوال العلماء ، وتخريجاتهم للكلمات ، إنها كل ذلك وأكثر منه .

لذلك كنا لا نلبث أن نقرأ لكل نقد رداً ، يصوب ما عُدّ خطأ ، ويلتمس وجها من الهداية لما ظُن منحرفا . وقلما كان يتميز فى هذا فريق من فريق ، أو يختلف الشباب وغير الشباب .

ففى كتاب أغلاط اللغويين الأقدمين ، يورد صاحبه الأب أنستاس مارى الكرملى فيما يورد فيه ، نقداً لغوياً طويلا ، كان الأستاذ أسعد داغر نقده إياه ،

---

(١) شرح الشافية لابن الحاجب : ٢ : ٣٤٣ وما بعدها .

بلغة فيها عنف ، وفيها كذلك قطع فى الأحكام ، لا يكاد يقبل المراجعة ، من مثل قوله عن المؤلف : « لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ، ويأتى بجمل وتراكيب مفرغة فى قالب الركاكة [1] » .

ويورد المؤلف إلى جانب ذلك رداً للأستاذ مصطفى جواد ، ينقض فيه على الأستاذ داغر أقواله ، ويخطىء آراءه ، ويخرج كلام الأب أنستاس بما يجعله كله فى رأيه صوابا . ونلاحظ أن كلا النقدين ، كدأب النقد اللغوى ، قابل فى الكثير من مسائله للمناقشة والرد .

فليت شعرى إلى متى نمضى على هذه الطريقة لا نحيد عنها ؟ وماذا عسى أن يقول الناقدون المحدثون فى الإبقاء عليها ، والدفاع عنها بعد ما زالت الأسباب التى كانت تقتضيها على الصفة التى ذكرنا قبلا ؟

ألم يكف أنها بلبلت آراء الناس فى الكثير من مسائل اللغة ، وزلزلت ثقتهم فى نقدها وتوجيه مشكلاتها ، وأصبح للمتظرفين من هذه وتلك مادة وافرة للدعابة والعبث ؟

كم من كلمة عدت خاطئة ، وحوسب أصحابها على استعمالها ، وقاطعها الناس حينا ، لا يعرفون لصحتها وجها ، فطواها النسيان أو كاد ، إلى أن هدى الله إلى صوابها ، وخطإ المتجنين عليها ، فعادت إلى مكانها بين الكلمات العاملة ، تؤدى نصيبها من الخطاب والتعبير .

ومن ذلك سامح فى الأمر ، وكسول فى وصف المذكر ، وغيرهما من الكلمات التى ظهرت صحتها من أمد بعيد . ومنها دعّم المضعف العين ، ووصف جمع غير العاقل بصيغة فعلاء وغيرهما مما ظهرت صحته من أمد قريب . فقد لُحظ أن دعّم المضعف غير وارد فى المعاجم الشائعة الاستعمال ، فهجره الخاصة فى لغتهم ، وغَنُوا عنه بدعَم المخفف ، لا يعدلون عنه ، حتى عثر على المضعف فى المخصص إذ يقول فى باب ما يُسقف به ويُعمد : « دعَمت الحائط ونحوه أدعَمه ، ودعّمته إذا مال فأقمته بخشبة ونحوها [2] » .

(١) أغلاط اللغويين الأقدمين : ١١ (٢) المخصص : ٥ : ١٢٩ .

وثار بين العلماء والأدباء خلاف فى وصف جمع غير العاقل بـفَعْلاء ، يجيزه بعض قياساً على وصفه بالمقرون بالتاء ، والمقرون بالألف المقصورة ، من مثل : « إلا أياماً معدودة » ، و « لقد رأى من آيات ربه الكبرى » . ويمنعه بعض آخر بحجة أنه غير وارد فى نص ، يصح الاستشهاد به .

فليس يجوز عند هؤلاء ، أن يقال مثلا : الورود الحمراء ، ولا الخطب الجوفاء ، بل الورود الحمر ، والخطب الجوف ، إلى أن ألقى المغفور له العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين ، بحثاً فى الموضوع على مؤتمر مجمع اللغة العربية ، ذهب فيه إلى جواز الوصف بفعلاء ، حين يكون الموصوف جمعاً لغير العاقل ؛ أخذاً من عموم القاعدة المقررة فى وصف هذا الجمع ، وقياساً للوصف بالمقرون بالألف الممدودة على الوصف بالمقرون بالتاء ، والمقرون بالألف المقصورة .

وذكر أن الوصف بفعلاء كثير فى كلام المولدين والمحدثين ، وأورد شواهد من منظومهم والمنثور . واقترح على المؤتمر فى نهاية البحث : « أن يصدر قراراً فى صحة التركيب الذى يوصف به جمع غير العاقل بصيغة فعلاء ، قطعاً للمناقشة التى تدور حول هذا الأسلوب [١] » . ووافق المؤتمر على اقتراحه فى جلسته الحادية عشرة ، فى ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧ [٢] .

والبحث لا شك قيم ، والقرار الذى اتخذ فى موضوعه حكيم ، أوافق عليه ، وأحتج له بنص من القرآن الكريم لا أرى أن يكون معه محل للنصوص المحدثة والمولدة التى استأنس بها العلامة الشيخ الخضر ، رحمه الله . ذلك هو قول الله تعالى فى بعض القراءات : « الذى جعل لكم من الشجر الخضراء ناراً فإذا أنتم منه توقدون » .

قال الزمخشرى رحمه الله تعالى : « قرىء الأخضر على اللفظ ، وقرىء الخضراء على المعنى ونحوه قوله تعالى : « من شجر من زقوم ، فمالئون منها البطون ، فشاربون عليه من الحميم [٣] » .

(١) مجلة مجمع اللغة العربية : ٧ : ٢٥٤ ــ ٢٥٦ .

(٢) المصدر السابق : ١٥٨ . (٣) الكشاف : ٢ : ٢٥٨ .

وإذا كنت فى الحكم على الكلمات والأساليب المريبة ، وفى تقرير مصيرها - لا أرتضى بالنظر القريب ولا أرى الاكتفاء بالبحث المعجل ، فلست أعنى بهذا أن نبق عليها ، ونمضى فى استعمالها ، حتى يستبين الرأى الأخير فيها . كلا ، ولكن الذى أعنيه أن نتركها ، ونتواصى باستعمال بديل منها ، ولكن دون قطع بتخطئتها ، ليظل باب البحث فى أمرها مفتوحا ، ولا سيما الكلمات الشائعة الاستعمال ، القديمة العهد ، فالمتوقع أنها ما جاءت على هذه الصفة من الشيوع عفواً ، ولا سكت عنها النقاد منذ عرفت قضاء وقدراً .

وأعتقد على كل حال أن قد آن لنا أن ندع هذا اللون من النقد للكفاة القادرين عليه ، من المنقطعين للغة والمتخصصين فى علومها ، يمارسونه وحدهم ، كما يمارس كل متخصص ما تخصص فيه ، دون مشاركة من غير المتخصصين .

ونأمل أن يتبدل هؤلاء السادة فى نقدهم خطة غير الخطة ، ويستنّون فى علاج مسائله سنّة أخرى جديدة ، قوامها البحث العميق ، والتتبع المستوعب ، والعرض الحصيف المتحرج ؛ لئلا يجىء الرأى كما يغلب أن يجىء الآن ، فطيراً معجلا ، أو ناقصاً مبتوراً ، أو حاسماً مستأصلا ، يقطع من دونه الطريق ، ويغلق الأبواب .

ويقتضينى الإنصاف فى هذا المقام ، أن أنوه بالمنهج الذى ينهجه مجمع اللغة العربية فى كل ما يدرس من مسائل ، أو يحقق من مشكلات ، أو يتخذ من قرارات . فإنه المنهج الذى يتميز بالحكمة والاتزان ، ويتسم بالحيطة والحذر ، وليس هذا بعجيب منه ، ولا هو بالكثير عليه ، فما من رجاله إلا عالم راسخ ، أو باحث محقق ، أو أديب كبير . زادهم الله إيماناً وتثبيتاً ، وتولاهم أبداً بالهداية والتوفيق ؟